محليات

٢٩ حالة غش وتلاعب امتحاني.. أرهقنا موظفينا ونريد ضعفهم

عميد كلية الحقوق يرد على منتقديه: أصدرنا ٤٠٪ من النتائج الامتحانية.. وما ننفذه لم يكن سابقاً

فادي بك الشريف

تصاعدت وتيرة الانتقادات والشكاوى الطلابية في وجه عمادة كلية الحقوق بجامعة دمشق وذلك على خلفية وجود تأخر كبير في صدور النتائج الامتحانية، متحدثين عن السرعة الكبيرة لإصدارها خلال العام الماضي خلال فترة الامتحانات وحالياً يوجد بطء في تسريع إصدار النتائج والأسباب التي أدت إلى حدوث عملية التأخير رغم الظروف والأعباء الكبيرة والضغط المتزايد من الطلاب في حقوق دمشق والتي تؤثر في عملية حدوث استعصاء في اتخاذ إجراءات سريعة.

وطالب الطلاب بضرورة معالجة أي حالات تأخير للنتائج ليتسنى للطالب معرفة وضعه، وبحسب تعبيرهم أن إدارة الكلية اختلف أداؤها منذ العام الماضي وحتى تاريخه، وهناك ضرورة كبيرة لمراعاة ظروف الطلاب وتقدير وضعهم بصورة أكثر نجاعة.

وحول هذا الموضوع، بين عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عمادة الكلية بدأت بإصدار النتائج اعتباراً من الأسبوع الثالث من الامتحانات الجامعية للفصل الدراسي الأول وأثناء تقديم الامتحانات، وهذا الأمر لم يكن يحدث سابقاً، مضيفاً: لدينا ما يقرب ٥٠ مقرراً أساسياً في السنوات الدراسية الأربع صدر منها لغاية تاريخه ١٨ مقرراً على الرغم من إنهاء الامتحانات، مقارنة مع الفترة السابقة التي كانت تصدر فيها النتائج بعد أسبوع من انتهاء الامتحانات، وحالياً تم إصدار هذه المقررات بين أتمتة وتقليدي.

وأكد عميد كلية الحقوق أن ٤٠٪ من النتائج الامتحانية صدرت وستصدر نتائج باقي المقررات قريباً جداً، مضيفاً: لم يمض يوم إلا ويتم تصدير مادتين أو ثلاث مواد علماً أن النتائج لم تتباطأ على الإطلاق، وسارت بوتيرة جيدة جداً، مشيراً إلى أنه لم يبق أي مقرر تقليدي في قسم الامتحانات وأن جميع المقررات الأساسية صدرت، وإدارة الكلية بصدد إصدار نتائج المقررات المؤتمتة ريثما يقوم أساتذة المقررات بتسليم مقرراتهم.

وأوضح ملندي أنه ضمن إجراء جديد لإدارة الكلية لا يطبق في الكثير من الكليات، فإن النتائج لا تصدر إلا بعد تسجيلها في السجلات بهدف تلافي الأخطاء التي قد تحدث في حال إعلان النتيجة قبل تسجيلها مشيراً إلى أن عدد الطلاب في الكلية يتجاوز ١٢ ألف طالب وطالبة، وأن أقصى عدد إجمالي للطلاب في المادة الواحدة يقدر بـ٣٥٠٠ طالب وطالبة.

وقال ملندي: إن أغلب الطلاب لا يحبذون صدور النتائج خلال فترة الامتحانات، ويعتبرون أن صدورها يؤثر في دراستهم حتى انتهاء الامتحانات ومع ذلك صدرت ٤٠٪ من النتائج مشيراً إلى وجود أعداد كبيرة من الطلاب الوافدين من جامعتي حلب والفرات.

وأضاف إنه تم ضبط ٢٩ حالة غش وشغب وتلاعب باستخدام البلوتوث، توزعت كالتالي ٦ حالات غش باستخدام البلوتوث و١٣ حالة باستخدام القصاصات الورقية و١٠ حالات شغب خلال الامتحانات، مؤكداً أنه تم إرهاق موظفي الامتحانات وتفريغهم بشكل كامل لإصدار النتائج، علماً أن عدد الموظفين يقدر بـ٩٠ موظفاً وأن الكلية بحاجة لضعف أعداد الموظفين وخاصة في قسم الامتحانات كي يتم إنجاز المهام بشكل أكبر، حيث لا يمكن تحميل الموظفين أكثر من طاقاتهم.

وبين ملندي أن الكلية جاهزة ١٠٠٪ لامتحانات التعليم المفتوح مؤكداً أن عدد الطلاب في برنامج الدراسات القانونية يقدر بـ١٠ آلاف طالب وطالبة، حيث تم إصدار مذكرة الإشراف ووزعت الأرقام عن موقع الكلية ولوحة الإعلانات، لافتاً إلى بدء الدوام في الدراسات العليا اليوم، حيث يقدر عدد الطلاب بـ٢٠٠ طالب وطالبة في ٦ ماجستيرات وهي قانون خاص وقانون عام وعلوم إدارية وقانون دولي وقانون جزائي إضافة إلى القانون التجاري، كما أن دوام ماجستيرات التأهيل والتخصص يبدأ اليوم أيضاً، وهناك متابعة لمختلف الموضوعات.

الابتسامة أصبح سعرها نصف مليون.. الذهاب إلى طبيب الأسنان حالياً فوق قدرة المواطن

العمل التجميلي يصل أحياناً إلى ٥٠٠ ألف وقلع الضرس بعمل جراحي بـ٢٠ ألف ليرة

محمد منار حميجو

يبدو أن الذهاب إلى طبيب الأسنان أصبح لدى المواطن هماً كبيراً في ظل الأسعار التي يضعها الكثير من الأطباء تصل أحياناً إلى أرقام غير منطقية ولاسيما فيما يتعلق بالأعمال التجميلية للأسنان والتي تصل في كثير من الأحيان إلى ٥٠٠ ألف ليرة حسب بعض الأطباء.

وأكد مواطنون أن الكثير من الأطباء لا يتقيدون بالتسعيرة الموضوعة من وزارة الصحة والحجة في ذلك أنها لا تغطي حتى المواد الأولية التي يستخدمها الطبيب، مضيفين إن بعض الأطباء تصل فواتيرهم لقلع الضرس بعمل جراحي إلى ٢٠ ألف ليرة على حين التسعيرة لا تتجاوز ٣ آلاف.

وقال أحد المواطنين لـ«الوطن» إنه دفع نحو ٦٠ ألف ليرة لقلع ضرسين بحجة أن الطبيب أجرى له عملية جراحية ومن ثم فإنها مكلفة مشيراً إلى أن لديه ولدين يعانيان من وجع في أضراسهما لكن ليس لديه القدرة على معالجتهما نتيجة التسعيرة التي يضعها أطباء الأسنان.

وأكد مواطن آخر أن أحد الأطباء ركب له تيجاناً باعتبار أن أضراسه لم تعد صالحة للاستخدام بأسعار تجاوزت ٥٠٠ ألف ليرة إلا أن الطبيب الذي ذهب إليه يعد من الأطباء ذوي الأسعار الرخيصة في هذا المجال.

واعتبر مواطن آخر أن أطباء الأسنان دائماً يتذرعون بغلاء المواد وهم يريدون أن يعوضوا ذلك بأسعارهم المرتفعة وغير المقبولة على المواطنين وكأن المواطن هو حصالة لكل من يعاني من غلاء المواد الأولية أو المستوردة مشيراً إلى أن هناك الكثير من الناس لا يستطيعون الذهاب إلى طبيب الأسنان نتيجة الغلاء وعدم قدرتهم على تحمل التكاليف.

وأشار مواطن آخر إلى أن بعض الأطباء يستخدمون مواد كالحشوة غير الجيدة ما يدفع المريض إلى مراجعة الطبيب أكثر من مرة للعلاج موضحاً أن الطبيب يتحجج دائماً أن المواد التي تأتي إلى داخل البلاد غير جيدة وهو ليس له دخل في ذلك.

من جهته أكد نائب نقيب أطباء الأسنان وعضو مجلس الشعب صفوان قربي أن بعض الأطباء في مناطق راقية كأبو رمانة والمالكي وغيرهما من هذه المناطق يأخذون أجوراً مرتفعة كثيراً معتبرا أن هؤلاء يخالفون التسعيرة النظامية الصادرة عن وزارة الصحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال قربي: إن الأطباء الذين يخالفون التسعيرة هم قلة ولا يمكن تعميمها على جميع الأطباء البالغ عددهم ١٠ آلاف طبيب مشيراً إلى غلاء المواد الأولية ولاسيما أنها مستوردة ومن ثم فإن هناك خللاً ما بين أسعار المواد والتسعيرة التي تصدرها وزارة الصحة.

وبين قربي أنه من حق المواطن أن يسأل عن التسعيرة في أي عيادة يدخلها مضيفاً: إن الذي يرغب أن يذهب إلى المالكي أو أبو رمانة فعليه أن يتحمل أعباء التكاليف الذي سيدفعها إلى الأطباء الذين يفرضون أجوراً مرتفعة.

> قربي لـ«الوطن»: أطباء في أبو رمانة والمالكي يأخذون أجوراً مرتفعة ولا يمكن تعميمها على الأطباء

وأضاف قربي: من المعروف أن الأعمال التجميلية غالية ولاسيما ما يسمى «الابتسامة الهوليوودية» وهي تصل في بعض الأحيان إلى فوق ٣٠٠ ألف ليرة ومن ثم فإن من يقوم بهذا العمل هم من الطبقة المقتدرة على ذلك على حين أن المواطن البسيط ليس لديه القدرة على مثل هذا العمل التجميلي ومن ثم فإن المواد الداخلة في هذا العمل مكلفة جداً ومن هذا المنطلق فإن بعض الأطباء يفرضون مثل هذه الأجور.

وأكد قربي أن النقابة تعالج كل مخالفة ترد إليها ولاسيما فيما يتعلق بمخالفة التسعيرة باعتبار أن النقابة تعمل على تحقيق التوازن بين المواطن وطبيب الأسنان.

أطباء الحسكة يطالبون برفع أسعار الكشوف والمعاينة الطبية

الحسكة- دحام السلطان

طالب أطباء الحسكة في مؤتمرهم السنوي السعي مع النقابة المركزية في تأمين الأدوية الإسعافية والعلاجية ومازوت التدفئة للمراكز الإسعافية والمشافي الحكومية والعمل على رفع أسعار التصوير الشعاعي وإعادة النظر بكشوف وأسعار المعاينة الطبية بما يتناسب مع الوضع الراهن ومعالجة القضايا الإدارية في المراكز الصحية والالتزام بالتسعيرة النظامية ولاسيما الخاصة بالعمليات الجراحية وتعميمها على مستوى القطر والعمل على الحد من هجرة الكوادر الطبية وتأمين مستلزمات العمل ومعالجة انقطاع شبكات الأنترنيت لتسهيل العمل ببطاقات الضمان الصحي والعمل على قبول الإحالات الطبية من العاملين في الدولة على مدار السنة.

وطالبوا أيضاً الإسراع في إنجاز عمل الجمعيات السكنية الخاصة والإسراع بصيانة وترميم ما تم تخريبه من مراكز صحية بفعل الإرهاب.

وأوضح الدكتور عبد القادر حسن نقيب أطباء سورية بأن المؤتمرات محطات حقيقية لتصويب عمل مجلس فرع النقابة ومن خلالها يتم التأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات إن وجدت مبيناً إلى أنه سوف يتم دراسة جميع المقترحات وإيجاد الحلول المناسبة لها داعياً إلى تقديم أفضل الخدمات الطبية للمواطنين. ومؤكداً أن يكون هناك تعاون حقيقي مابين النقابة ونقابة المعلمين لتنظيم العمل الطبي. وأشار محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى إلى الدور الإنساني والاجتماعي المهم في عمل الطبيب. مؤكداً دور الدولة في تقديم الخدمات الطبية والعلاجية والوقوف إلى جانب المواطن. لافتاً إلى تعرض الكثير من المشافي الوطنية والمراكز الصحية في المناطق والنواحي والقرى إلى عمليات التخريب المنهجة من المجموعات الإرهابية المسلحة مبيناً وصول ٣٥ طناً من الدواء منذ بداية العام الحالي إلى المحافظة وتوزيعها على جميع الصيدليات. مشيراً إلى إغلاق ١٤ صيدلية مخالفة لعدم التزامها بالتعليمات المنصوص عنها. من جهته أشاد أمين فرع الحزب سليمان الناصر بالتميّز الطبي في البلاد في ضوء الجهود المبذولة من أطباء سورية. مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي تُبذل مع الجهات المعنية من أجل تأمين احتياجات المحافظة من الدواء.

سرقة ركاب النقل الخارجي ما زالت مستمرة

عمال النقل الداخلي يعيدون ٩٠ باصاً قديماً إلى الخدمة

محمود الصالح

بدت مشاكل عمال النقل متجسدة في ارتفاع أسعار المحروقات وقلتها وكذلك تراجع عدد الآليات العاملة في مجال النقل الداخلي والخارجي. حيث شهدت خطوط النقل «سوق سوداء» انعكاساً على تعرفة أجور النقل للأشخاص والبضائع والنتيجة تحميل المواطن فاتورة هذا الغلاء. هذا ما أكده رئيس نقابة النقل البري زكريا ياغي في التقرير الذي قدمه مكتب النقابة إلى المؤتمر السنوي. وتركز نقاش أعضاء المؤتمر حول استمرار ظاهرة سرقة الركاب من خارج الكراج الموحد لمركز انطلاق لبنان والأردن الموحد وذلك على حساب السيارات المسجلة في المركز والتي تخضع للدور وعلى الرغم من تقديم أكثر من مذكرة إلى الجهات المعنية لمعالجة هذه الظاهرة لكنها مازالت مستمرة، كما تم الطلب للسماح للسيارات بالتجول ضمن مدينة دمشق لإيصال الركاب القادمين أو المغادرين إلى منازلهم أسوة بالسيارات غير السورية والتي يتغاضى فرع المرور عن مخالفتها حيث يخالف السيارات العاملة ضمن المركز على الرغم من موافقة المحافظ على السماح لهذه الآليات بالتجول ضمن المدينة.

وعن واقع شركة النقل الداخلي ناقش المؤتمر صعوبات العمل في هذه الشركة التي تقوم بدور اجتماعي كبير حيث تقدم خدمات النقل بأسعار اجتماعية نظراً لارتفاع تكاليف الإصلاح وقطع الغيار ومستلزمات تشغيل الباصات ونوه أعضاء المؤتمر بجهود عمال الصيانة في شركة النقل الداخلي الذين استطاعوا إعادة تأهيل ٩٠ باصاً قديماً ووضعها في الخدمة إضافة إلى الباصات الجديدة التي تم استيرادها مؤخراً وعددها ١٠٠ باص. وركز العمال على ضرورة رفد الشركة بالخبرات الفنية وخاصة السائقين الذين استنزفوا خلال الأزمة. وطالب أعضاء المؤتمر بضرورة ضبط عمل باصات القطاع الخاص العاملة في مجال النقل الداخلي في مدينة دمشق حيث ترتكب الشركات المستثمرة لخطوط النقل الداخلي مخالفات متعددة منها زيادة عدد الركاب وعدم وضع «جابي» والخدمة السيئة وعدم التقيد بالتعرفة ومخالفة شروط عقد الاستثمار.

وعن عدد العمال في قطاع النقل المنتسبين للنقابة بين ياغي أن هناك ٥١٨٢ عاملاً وعاملة منهم ٣٥١٥ عاملاً وعاملة في القطاع الخاص والباقي في القطاع العام والمشترك. وعن الخدمات المقدمة لهؤلاء العمال بين رئيس النقابة أنه تم خلال العام الماضي صرف أكثر من ٣٥ مليون ليرة سورية نفقات صحية لهؤلاء العمال.

رغم وعود الإدارة العامة للآثار برفع الصفة الأثرية عن عقارات مجمدة

قرار تسجيل مدينة شهبا توقفه إدارة المباني

السويداء - عبير صيموعة

يبدو أن المقترح الذي تقدمت به دائرة آثار السويداء بالتنسيق مع مجلس مدينة شهبا والخاص بتعديل قرار تسجيل مدينة شهبا القديمة الصادر عام ٢٠٠٩ لم يؤخذ به من مديرية المباني لدى المديرية العامة للآثار والمتاحف علما أن هذا المقترح تم إعداده من لجان تم تشكيلها لهذه الغاية وبناء على مقترح المدير العام للآثار والمتاحف أثناء زيارته منذ أكثر من عامين إلى مدينة شهبا والتقائه الأهالي هناك حيث وعدهم حينها أنه سيتم تعديل قرار التسجيل ما زرع الأمل في نفوس الأهالي بحينها ليتبدد هذا الأمل مع قرار مديرية المباني بإعادة دراسة المنطقة الأثرية في شهبا بعد سنوات من الانتظار وخاصة أن إعادة الدراسة سيأخذ وقتاً طويلاً علماً أن وعد المدير العام للآثار كان سببا بحماية المنطقة الأثرية (الخضراء) في المدينة من التعديات والتجاوزات حيث التزم الأهالي هناك بشروط دائرة آثار السويداء بالبناء والترميم والتوسع ولكن بعد الرد السلبي لمديرية المباني سيسجل مخالفات عديدة لاحقة في تلك المنطقة علماً أن مطلب الأهالي محق وملح وخاصة في ارتفاع أسعار العقارات في مدينة شهبا وخاصة مع عجز مالكي تلك العقارات بشراء عقارات بديلة.

حيث أكد رئيس مجلس مدينة شهبا المحامي عماد الطويل أنه تم تشكيل لجان من مجلس المدينة ودائرة آثار السويداء وجرت دراسة المنطقة المذكورة منزلاً وكانت الأهالي المتضررة قد قدمت اعتراضات تمت دراسة كل حالة منفردة والتي تجاوز عددها على ٢٦٠ اعتراضاً وجرى رفع المقترحات إلى المجلس الأعلى للآثار الذي طالب بتوصيات ومقترحات لحل الإشكالية ورغم وعود المدير العام للآثار بحل القضية خلال ثلاثة أشهر بعد لقائه الأهالي إلا أن تغيير الإدارة في مديرية المباني العامة أدى إلى تجميد القضية وبالتالي أفقد الأهالي الثقة بوعود دائرة آثار السويداء مضيفاً هل يعقل مع تغيير كل إدارة أن يتم توقيف أو نسف القرارات السابقة فهل يمكن أن تمحى جميع القرارات مع تغيير الإدارات وخاصة أنه من الصعب إقناع الأهالي بإعادة الدراسة علماً بأن الموافقة على تعديل قرار التسجيل سيفسح المجال أمام المواطنين القاطنين في تلك المنطقة للبناء والتوسع العمراني.

وأمام الشكوى المقدمة من أهالي شهبا رفضت دائرة آثار السويداء بالإجابة عن القضية.

وبالتواصل هاتفياً مع الإدارة العامة للآثار والمتاحف أكد الدكتور مأمون عبد الكريم المدير العام للآثار أن القرارات لا يمكن أن تتغير بتغير الإدارات لأن العمل عمل مؤسساتي ومديرية الآثار حريصة كل الحرص على مصلحة الأهالي وأن المديرية عند وعدها الذي قطعته أمام المواطنين في شهبا لأنه لا يمكن أن يحمي الآثار إلا أهلها ومن ثم أي قرار في القضية سيكون لمصلحة الأهالي ولا ضرر من اطلاع مدير إدارة المباني على الأضابير ودراستها فهو من صلب عمله أما إعادة دراسة العقارات فهذا طرح غير وارد.

برسم وزارة التربية

المحافظ يقول: أعيدوا هذه الموظفة إلى عملها

طرطوس - الوطن

بعد معاناة كبيرة ومتابعات حثيثة بين طرطوس حيث تعمل وحماة حيث مقر تربية الرقة ودمشق حيث وزارة التربية لم تجد المستخدمة (وحيدة مصطفى أحمد) المهجّرة من تربية الرقة بعد سيطرة داعش عليها سوى الشارع بعد أن فصلتها وزارة التربية بناء على اقتراح تربية الرقة نتيجة مطالبتها بأجورها بعد أن باشرت عملها في تربية طرطوس وعملت في إحدى مدارسها بلا انقطاع.

الوثائق التي قدمت لمكتب صحيفتنا بطرطوس من المستخدمة (المفصولة ظلماً) تؤكد أنها باشرت عملها في تربية طرطوس بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ بموجب كتاب وزارة التربية رقم ٤٣/١٣٥٦/ (١٠/٤) تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ المتضمن موافقة الوزير على تحديد مركز عمل المستخدمة المذكورة في تربية طرطوس بناء على اقتراح تربية الرقة، كما تؤكد أنها استمرت على رأس عملها في مدرسة خربة القبو بريف المحافظة حتى تاريخ فكها عن العمل بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨ بناء على موافقة الوزير على كتاب مدير تربية الرقة رقم ١٩/ص تاريخ ٢٠١٦/٤/١٠، وأن تربية طرطوس كانت تطالب كلاً من الوزارة وتربية الرقة بموجب كتب خطية بصرف رواتبها أو ببيان أجرها ليتم صرف رواتبها لكن من دون جدوى.

يقول محافظ طرطوس في كتابه رقم ٤٠٢٢/ق تاريخ ٢٠١٦/٩/١٨المرفوع للسيد رئيس الحكومة: تأكيداً لكتاب سابق بخصوص الطلب المقدم من السيدة وحيدة مصطفى أحمد العاملة من الفئة الخامسة /مستخدمة/ من ملاك مديرية التربية في الرقة.. نشير إلى أن المستخدمة المذكورة تعمل في تربية طرطوس منذ تاريخ تحديد مركز عملها فيها بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ وحتى تاريخ إيقافها عن العمل في ٢٠١٦/٥/١٨ بموجب كتاب وزارة التربية رقم ٤٣/١٩٤٠ س (٣٢/٤) تاريخ ٢٠١٦/٥/٩ ولم تستلم رواتبها طيلة الفترة المذكورة رغم تكرار المراسلات بكتابنا رقم ٤٤٠٧/ق تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦ وكتابنا رقم ٤٥٥/ق تاريخ ٢٠١٦/٢/٣ الموجهين للسيد وزير التربية وكتابنا رقم ١٩٣٦/ق تاريخ ٢٠١٦/٥/٥ الموجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الإدارة المحلية.. وبدلاً من معالجة موضوع عدم استلامها لراتبها على الرغم من وجودها على رأس عملها طوال الفترة المذكورة تم إيقافها عن العمل من وزارة التربية بناء على كتاب مديرية التربية في الرقة.

ويختم محافظ طرطوس كتابه برجاء التفضل بالاطلاع والمساعدة والنظر بتوجيه وزارة التربية لطي قرار إيقاف المستخدمة المذكورة عن العمل وصرف رواتبها منذ تاريخ حصولها على الموافقة لتحديد مركز عملها في مديرية تربية طرطوس.

× المستخدمة المذكورة أكدت أن قضيتها لم تعالج لتاريخه رغم كتاب المحافظ ورغم مراجعاتها المستمرة لكل من تربية الرقة في حماة وتربية طرطوس ومحافظة طرطوس ووزارة التربية ورغم معاناتها التي يصعب وصفها.

مشادة بين عضو مجلس الشعب ومدير الكهرباء

حماة - محمد أحمد خبازي

لم يكن اجتماعاً عادياً، ذاك الذي ضم محافظ حماة والأهالي في ثقافي سلمية، بل كان استثنائياً بطوله وبمدى جرأة الطرح التي تخللت مداخلات الفعاليات الرسمية والشعبية والأهالي، الذين يعانون من شح الخدمات العامة، والإهمال، والتقنين الكهربائي الظالم، والفساد في توزيع المشتقات النفطية واحتكارها!!.

فأثناء الاجتماع كلف المحافظ مدير التجارة الداخلية بجولة على مراكز توزيع الغاز ومحطات المحروقات وقد عاد ليؤكد احتكار آلاف اللترات من المازوت والبنزين، والمئات من أسطوانات الغاز وبيعها بسعر زائد أي بـ٢٩٠٠ ليرة!.

فعلى مدى ٧ ساعات إلا ربعاً، عرض أهالي سلمية وفعالياتها السياسية والمجتمعية والخدمية، أمام أمين فرع حماة للحزب مصطفى سكري والمحافظ الدكتور محمد الحزوري، بحضور الدكتور محمد فاضل وردة رئيس المجلس الإسماعيلي الأعلى، وأعضاء قيادة فرع الحزب، لمشكلاتهم الخدمية ومعاناتهم من تراكمها وعدم السعي لحلها منذ سنوات طويلة وراهناً، وهو ما جعل أصوات بعضهم يعلو خلال مطالبتهم بضرورة حلها، نظراً لوجع الناس منها وشقائهم بسببها.

ومنذ البداية بيَّن المحافظ أن الاجتماع لسبر الواقع على الأرض، وأنه جاء ليسمع لا ليحاضر، مؤكداً أن ظروف الحرب وما أفرزته من شح الإمكانات والموارد والمشتقات النفطية لن يسمح بأن يكون شمّاعة للتقصير في خدمة المواطنين، أو للفساد.

وقال: لا نريد شكراً ولا ثناءات، ولا كلاماً نظرياً، نريد أفكاراً قابلة للتطبيق.

وبالحديث عن الفساد لا أريد عموميات بل وقائع، وكل ما ستطرحونه هو باهتمام فريق عمل المحافظة من مسؤولين ومديري دوائر مركزية.

ولقد أدلى أكثر من ٤٠ مواطناً ومن الفعاليات الشعبية والسياسية والخدمية بمداخلات وآراء واقتراحات، تصب كلها في تسليط الضوء على الواقع الخدمي في منطقة سلمية، ومعاناة الناس المستمرة من شح المشتقات النفطية وفساد لجان التوزيع، وعدم العدالة بالتقنين الكهربائي، من سوء الطرق وانعدام الصرف الصحي في بعض القرى، وتفاقم أزمة مياه الشرب، وحاجة المدارس لصيانة وغرف مسبقة الصنع، ومتابعة شؤون وشجون ذوي وأسر الشهداء، والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتجارة الأعلاف في السوق السوداء، ورفد مشفى سلمية بالأطباء المقيمين، وبعض المراكز الصحية بالأدوية.

وقد تخلل الاجتماع مشادات كلامية حادة جداً بين عضو مجلس الشعب المحامي مازن عزوز، ومدير الكهرباء لعدم اقتناع عزوز بتفنيد مدير الكهرباء للمشكلات الكهربائية ومحاولاته تبرير وعود وزير الكهرباء بتحسين الواقع الكهربائي في المدينة منذ أشهر وهو ما لم يحصل حتى تاريخه، فقد بيَّن عزوز بالتواريخ والأرقام سعيه من خلال مجلس الشعب للقاء الوزير وبحث معه هذه المشكلة، والعمل لتطوير الواقع الكهربائي مقارنة مع المناطق الأخرى، وأكد أن كل جهوده لم تثمر، ما جعله يطلب استجواب الوزير في أول جلسة للمجلس، ثم عاد وسحب الاستجواب».

والأمر ذاته في المشتقات النفطية حيث «تناوش» كلامياً أحد ممثلي أحزاب الجبهة جاسم الخالد مع رئيس مجلس المحافظة المهندس جميل اليوسف المعني بأمور المحروقات وتوزيعها في المحافظة.

وبالطبع فقد أجاب مديرو الدوائر الخدمية كل باختصاصه، مبينين خطط عملهم وظروف تعثرها هنا ونجاحها هناك، وإيقاف تنفيذ بعض المشاريع بقرارات مركزية، وهو ما لم يرق للأهالي الذين يطالبون بتحسين واقعهم الخدمي وظروفهم على كل الصعد.